نمو الاقتصاد الوطني بنسبة 8 في المائة خلال 2006

الرقم أكدته نتائج الحسابات الوطنية المؤقتة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط

أعلنت المندوبية السامية للتخطيط أن معدل النمو الاقتصادي بلغ خلال السنة الماضية 8 في المائة حسب نتائج الحسابات الوطنية المؤقتة.

وأفادت المندوبية، في بلاغ لها، أن الاقتصاد الوطني استفاد من التحسن الذي عرفه القطاع الفلاحي، إذ ارتفعت قيمته المضافة بحوالي 25 في المائة سنة 2006، مقابل انخفاضها سنة 2005 بحوالي 13.9 في المائة، و كذا إلى النمو الإيجابي لباقي الأنشطة الاقتصادية التي حققت ارتفاعا بنسبة 5 في المائة، بالإضافة إلى ارتفاع صافي الضرائب من الإعانات على المنتوجات بنسبة 12.7 في المائة.

وأضاف البلاغ أنه انطلاقا من تحليل الحسابات تبين كذلك أن تطور النمو يعزى إلى التحسن الذي عرفه الاستثمار والتصدير، إذ سجلت صادرات السلع والخدمات نسبة نمو بلغت 10.5 في المائة في 2006 (10.3 في المائة في 2005)، مقابل واردات انتقلت نسبة نموها من 7.3 في المائة في 2005 إلى 6.7 في المائة في 2006، موضحا أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت سجل هو الآخر تطورا بنسبة 8.3 في المائة مقابل 7.4 في المائة خلال سنة 2005، مما أسفر عن معدل للاستثمار بلغت نسبته 28.7 في المائة.

وبالمقابل عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية نسب تطور أقل ارتفاعا من النسب المحققة بالنسبة للصادرات والاستثمار مع تسجيل تحسن ملموس مقارنة مع سنة 2005، إذ ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بالحجم ب3.9 في المائة عوض 1.1 في المائة سنة 2005، ونفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ب 5.8 في المائة عوض 2.2 في المائة سنة 2005.

وانعكس تحسن النشاط الاقتصادي خلال سنة 2006 إيجابيا على مستوى المداخيل حيث سجل إجمالي الدخل الوطني المتاح ارتفاعا ملموسا بلغ 10.3 في المائة سنة 2006 مقابل 3.5 في المائة سنة 2005.

وتعزى هذه الوضعية إلى التحسن في الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 10.1 في المائة، وكذا إلى ارتفاع صافي المداخيل من بقية العالم بنسبة 12.6 في المائة، مما نتج عنه ارتفاع نسبة الادخار الوطني التي بلغت 31.9 في المائة سنة 2006 مقابل 29.8 في المائة سنة 2005.

وقد قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2006 على أساس السنة المرجعية 1998، وتم إعداد هذه الحسابات على مستوى مختصر للتصانيف، وذلك راجع إلى الصفة المؤقتة و الجزئية للمعلومات المتوفرة أثناء إعدادها.

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الحسابات الوطنية كما هو المعمول به دوليا، خلال السنة (س) تعتبر مؤقتة عندما يتعلق الأمر بالسنة (س-1) و شبه نهائية بالنسبة إلى السنة (س-2) و نهائية بالنسبة إلى السنة (س-3).

عبد الرحيم ندير

أحمد لحليمي

استعمال "البوليتر" يساعد في تحسين مردودية الفلاح

المادة التي اكتشفها مهندس فلاحي فرنسي تقتصد الماء وتحافظ على البيئة وتحارب التصحر

أكد المسؤولون بشركة الوزام الفلاحية أن لجوءهم إلى استعمال مادة البوليتر التي اخترعها الفرنسي فيليب والتي، جاء بعد أن اثبتت هذه المادة خلال 9 سنوات من التجارب فعاليتها على عدة فلاحات منها الطماطم والبطاطس والأناناس والتوت الأرضي وعباد الشمس وقصب السكر والذرة والحبوب والأشجار والتمور والموز والأفوكا والزيتون والعنب وشجر الأركان والمساحات الخضراء والملاعب الرياضية وبعد أن اعتمدها عدد كبير من وزارات الفلاحة عبر العالم، لذلك فهم ينصحون بتعميم استعمالها واعتمادها في العديد من الزراعات والفلاحات في المغرب. لأنها "بمثابة بئر ماء وخزان للأسمدة يمتص الماء بسرعة خارقة ولا يخرجه إلا تحت ضغط النبتة وعند الحاجة بعدما تكون الجذور مطوقة بالمادة، كما أنها تمكن من اقتصاد 50 في المائة من الماء و30 في المائة من السماد، وهي مادة منشطة لنماء الجذور وذات إمكانيات خارقة لتزويد الشتلة والشجيرات بالحاجيات التي تساعد على النماء بشكل تصاعدي، كما أن القشرة الخارجية لهذه المادة تمكن من امتصاص سريع للسوائل ثم سراحها تحت مراقبة مشددة وتدريجية حسب المتطلبات الحرارية ونوعية الفلاحة. إضافة إلى ذلك فالمشروع يتوفر على إمكانيات هائلة مثل التنشيط والنماء والتسميد وهو سميد طبيعي يمكن من تحسين المردودية وخلق أراضي خصبة والاقتصاد والمحافظة على البيئة.

ويضيف في هذا الصدد "بوليتر تعطينا حلولا للمشاكل المتعلقة بحسن تدبير المياه إذ تمكننا من اقتصاد من 50 إلى 80 في المائة من المياه وذلك حسب طريقة السقي ومن 50 في المائة من الطاقة الواجبة لإخراجه، كما يمكن من الزراعة في جميع أنواع التربة منها الرملية أو الحجرية وباقتصاد يوازي 30 إلى 50 في المائة من السماد ومواد وقائية وعلاجية دون التأثير على النمو أو الجودة أو المردودية للمنتوجات الفلاحية، كما أنها تمكن من تسميد وتشجير الغابات ومحاربة التصحر وضعف الغطاء النباتي".

من جهة أخرى، يساهم استعمال "بوليتر" في خفض مصاريف الشبيهات والوقت في الحقول والملاعب الرياضية والمساحات الترفيهية، إذ يبني ويساعد على تقليص المدة الزمنية للحصول على المشروع من 1.5 إلى 3 مرات، ويضاعف من 3 إلى 5 مرات نمو الجذور والشجيرات ويساعد على تحسين القوة النباتية والتأقلم عند الغرس بعد الخروج من البيوت المغطاة. وتعيش مادة "بوليتر" مدة تتراوح بين 3 و5 سنوات لأنها تعتمد في حياتها على عنصرين أساسيين هما أشعة الشمس ما فوق البنفسجية ونسبة التجمع والتمركز للباكتيريا الموجودة في التربة وتمكنت "الوزام" لصاحبها صابر كانوني من إبرام عقدة دائمة مع شركة "بي أو دي جي ديفلابمنت" الممثلة في شخص مديرها فيليب والتي، مكتشف "بوليتر" وصاحب البحوث وتنمية الموارد والتجارب في بلدان عديدة من العالم كفرنسا ومصر والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والكونغو والنيجر وساحل العاج وسويسرا والإمارات العربية المتحدة وجزر الكراييبي وجزر القمر.

وفي السياق نفسه، يقول كانوني "الماء مادة حيوية نادرة ويجب المحافظة عليها خصوصا في المغرب حيث أكثر من 80 في المائة من الأراضي الفلاحية يسقط فيها أقل من 400 ميليمتر سنويا مما يعطينا تقلبات في الإنتاج من منطقة إلى أخرى، مما يؤثر على مداخيل الفلاح بصفة مباشرة. كما أن هذه الموارد المائية في المغرب إما سطحية أو جوفية، لذلك من الواجب المحافظة وحسن التدبير وإعادة النظر في البرامج لاستغلال هذه المادة النادرة بإنشاء سدود وقنوات واستعمال السقي العصري أو السقي بالتنقيط إلى غير ذلك".

يشار إلى أن مادة "بوليتر" مسجلة في فرنسا وسويسرا واليابان وكندا وتونس ومصر والمغرب وفي بعض دول إفريقيا وهي في طور التسجيل في باقي دول العالم.

نورا الفواري

راصد اقتصادي

- بلغ عدد الشهادات السلبية التي سلمتها الملحقة الجهوية للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية التابع لمندوبية الصناعة والتجارة والمركز الجهوي للاستثمار بمراكش، خلال شهر ماي الماضي، 600 شهادة سلبية وهو ما يمثل 89 في المائة من مجموع الطلبات التي تم ايداعها من أجل خلق مقاولات.

وتأتي الشركات محدودة المسؤولية في مقدمة المقاولات التي تم الترخيص بإنشائها ب 342 شهادة، أي بنسبة 57 في المائة من مجموع الشهادات التي تم تسليمها خلال هذه الفترة، تليها شركات الأشخاص الذاتيين ب 216 شهادة (36 في المائة)، ثم الشهادات التي تحمل مختلف الصيغ القانونية ب 36 شهادة (6 في المائة)، والمقاولات ذات الإسم الجماعي بخمس شهادات (0.84 في المائة)، والشركات مجهولة الإسم بشهادة واحدة (0.16 في المائة).

وفي ما يتعلق بالأنشطة التي تمارسها هذه الشركات، فإن قطاع الخدمات يأتي في المقدمة بنسبة 44 في المائة، متبوعا بقطاع التجارة ب 25 في المائة، ثم قطاع البناء ب 16 في المائة، فقطاع الصناعة ب 9 في المائة وقطاعات مختلفة ب 6 في المائة. أما بخصوص رسوم الملكية الصناعية فقد عرفت هذه الفترة تسجيل 21 علامة تجارية ترتبط بمجالات الصناعات الغذائية والكيمياء والسياحة والتجارة والخدمات والتعليم والبناء والنقل والنسيج.

- **انتخب مجلس إدارة اتحاد المصارف المغاربية، في ختام أشغال دورته ال19 الجمعة الماضية بنواكشوط، عثمان بن جلون رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب، رئيسا جديدا لاتحاد المصارف المغاربية خلفا للبشير أحمد النصير من ليبيا.**

وقال بن جلون في كلمة له إثر انتخابه في المنصب الجديد، إن "هذه المسؤولية جسيمة بكل المقاييس فهي تستدعي مواصلة المشوار من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي وتحريك مسيرة العمل المغاربي المشترك"، مضيفا أن "هذا الاختيار يشرف الأسرة المصرفية المغربية برمتها". وحث مسؤولي ورؤساء المصارف المغاربية على مضاعفة الجهود وتفعيل جميع آليات التعاون والتشاور في المجال الاقتصادي من أجل مواجهة التحديات التي يطرحها وجود كتلة قوية مجاورة للمغرب العربي ممثلة في الاتحاد الأوربي، مضيفا أن "القطاع المصرفي هو وحده حجر الزاوية في الاندماج المغاربي الذي نسعى إلى تحقيقه".

- أكد المشاركون في اليوم الجهوي الأول حول قطاع الزيتون، الذي نظم الخميس الماضي بوجدة، أن زراعة الزيتون بالمنطقة الشرقية تمثل حوالي 10 في المائة من المساحة الإجمالية لزراعة الزيتون على الصعيد الوطني.

وشدد المتدخلون في هذا اللقاء، الذي نظمته جامعة محمد الأول بتعاون مع عدد من المؤسسات الفلاحية الجهوية تحت شعار "من أجل تنمية قطاع الزيتون بالجهة الشرقية"، على الأهمية البالغة التي تشكلها أشجار الزيتون في القطاع الفلاحي والاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة الشرقية.

وأوضحوا أن هذه الأهمية تتجلى على الخصوص في المساحة التي تشغلها هذه الزراعة والتي تقدر بحوالي 59 ألف و800 هكتار وتساهم بمدخول قدره 440 مليون درهم سنويا وتوفر 252 مليون يوم عمل في السنة، مشيرين إلى أن شجرة الزيتون، التي اقترنت بالحضارات التي عرفها حوض البحر الأبيض المتوسط أصبح الطلب عليها متزايدا سواء من ناحية زراعتها أو إنتاجها أو تسويقها.

وأبرز المشاركون في هذا اللقاء، الاهتمام الذي يوليه المغرب لزراعة الزيتون من خلال التوجهات الرامية إلى تحديث هذا النوع من الزراعة وتوسيع انتشارها نظرا لنوعية التربة الملائمة لها ومدى إمكانية مساهمتها في الرفع من دخل الفلاح.

(أ. م. ع)